

حكايكا

«النفط» لـ«الوطن»: بدء حفر آبار جديدة والخطة إنتاج ٢٠ ألف برميل يومياً

علي محمود سليمان

بيّن مصدر مسؤول في وزارة الإنتاج أن خطط الوزارة في صيانة وتأهيل الحقول النفطية والغازية لا تزال مستمرة ضمن الجدول الزمني الموضوعة لها، من خلال تأمين جميع الإمكانيات المتاحة للفئة التي تجري عمليات الصيانة وإعادة التأهيل.

موضحاً في تصريح خاص لـ«الوطن» أن خطة الوزارة الإنتاجية هي الوصول مع نهاية العام الحالي ٢٠١٧ إلى إنتاج ٢٠ ألف برميل نفط يومياً، وإنتاج ١٤ إلى ١٥ مليون م³ غاز طبيعي يومياً، وذلك بهدف دعم قطاع الطاقة، لتغذية محطات توليد الكهرباء، وتخفيف الضغط على فاتورة استيراد المشتقات النفطية، ما يتيح المجال لتوجيه هذه الفاتورة لصالح دعم عمليات التأهيل للحقول المحررة ودعم المشتقات النفطية بشكل عام.

ولفت المصدر إلى أنه حتى الآن لم يتخّل للفئة في وزارة النفط المحررة في محافظة دير الزور لكون المنطقة لم تصبح آمنة بشكل كامل نتيجة استهدافات من تنظيم داعش الإرهابي للحقول، معتبراً أن هذا الأمر يحتاج بعض الوقت حتى تصبح السيطرة كاملة والمنطقة آمنة بهمة الجيش العربي السوري.

وأوضح أن الحقول التي تم تحريرها حتى الآن ثلاثة حقول وهي: حقل التيم وحقل الشولا وهما تابعا لحملة التيم إضافة إلى حقل الخراطة الذي يقع في جنوب غرب مدينة دير الزور، وباقي الحقول النفطية في دير الزور يعمل الجيش العربي السوري على تحريرها حالياً وفق خطته العسكرية.

وأشار المصدر إلى أن الفرق الفنية قد أخذت الحرائق في جميع الآبار التي كانت مشتعلة في الحقول التي تم تحريرها، مع الاستمرار في تنفيذ الخطط الاستيعابية والمتوسطة وفق ما تم إعدادها، لتجهيز جميع الآبار وإعادة إنتاجيتها إلى طاقتها الكاملة، مع بدء العمل على حفر آبار جديدة سيتم الإعلان عنها في حينه، وهي خطوات وأعمال لتساعد في زيادة الإنتاج من النفط والغاز الطبيعي.

معظم حالات التزوير يتم في الوكالات الشرعية

تطبيق سوريات مغتربات من دون علمهن

وكالات يتم تنظيمها بناء على هويات مزورة



محمد منار حميجو

كشف مصدر قضائي مسؤول عن التحقيق في الكثير من الوكالات المزورة بعضها تم استخدامها في حالات طلاق لنساء من خارج البلاد من دون علمهن، مؤكداً أن معظم حالات التزوير يتم تمت في الوكالات التي قدمت إلى المحاكم الشرعية لارتباطه المباشر في الكثير من الأمور التي تخص المواطنين من زواج وطلاق ووصاية وغيرها من الأمور الشرعية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح المصدر أنه تم طلب بيان مغادرة لأصحاب الوكالات التي من المفترض أن تكون بأسمائهم فتمت أنهم غابوا البلاد قبل تنظيمها ومن ثم ليس لديهم علم بها إطلاقاً.

وأضاف المصدر: إن معظم حالات التزوير يتم في الوكالات النقابية وهي التي يتم بموجبها توكيل المواطن للمحامي في متابعة إجراءات تخصصه، مؤكداً أن نسبة تزوير الوكالات العدلية وهي التي تتم بتوكيل مواطن آخر قليلة جداً باعتبار أنها أصبحت مؤتمتة ومن ثم فإن كشف حالات التزوير أصبح سهلاً.

وبين المصدر أن الكثير من حالات التزوير يتم في ريف دمشق، مرجعاً السبب لعدم وجود مركز عدلية كما هو الحال في دمشق التي لها مركز عدلية خاص بها، ومشيراً إلى أن هناك أشخاصاً يحصلون على وثائق خاصة بأخرين مثل الهوية الشخصية ويتم بموجبها تنظيم الوكالات.

وشدد المصدر على ضرورة التنبه لهذه الحالات

الأخرى في المحافظات.

وأوضح المصدر أنه مجرد الشك بأي وكالة مزورة يتم تنظيم الضبط ثم تحويله إلى الأمن الجنائي لمتابعة القضية وكشف حالة التزوير، لافتاً إلى أنه في حال كان الشخص موجوداً يتم توقيفه مباشرة للتحقيق معه في حالات التزوير.

ودعا المصدر المواطنين للتنبه أثناء إجراء أي وكالة سواء كانت عدلية أم نقابية ومتابعتها خشية أن يتم استغلالها في أشياء تضرهم.

وأشار المصدر إلى أن حالات تزوير الوكالات بشكل عام ازدادت في الأزمنة نتيجة مغادرة الكثير من

باعتبارها تشكل خطراً كبيراً على حقوق المواطنين، وخصوصاً فيما يتعلق بالعقارات إضافة إلى الأمور الشرعية، موضحاً أن تزوير الوكالة في حال كان له سجل وأصل فإنه يعتبر جنائي الوصف أي من اختصاص محكمة الجنائبات باعتبار أنها تزوير لوثيقة رسمية، وفي حال لم يكن لها سجل فتعتبر جنحوية الوصف أي من اختصاص محاكم بداية الجزء.

وأشار المصدر إلى أن الوزارة تعمل على الحد من ظاهرة تزوير الوكالات عبر اتصفتها التي بدأت المشروع في عدلية دمشق لتعميمه على العدليات

معظم حالات التزوير يتم في ريف دمشق

المواطن خارج البلاد ثم ترك عقاراتهم من دون أن يتابعوها ما فتح المجال للمزورين بتزوير الوكالات وبيع الكثير من العقارات للمغتربين. وكانت نقابة المحامين كشفت أنه يتم التحقيق في العديد من القضايا المتعلقة بتزوير محامين بتزوير وكالات حتى إن بعضهم تم توقيفهم وأخرون شطبوا من النقابة.

وأكدت وزارة العدل أنه تمت أرشفة ما يقرب من ١٠ ملايين وكالة إضافة إلى الاعتماد على أوراق خاصة أثناء تجديد أو إصدار وكالات جديدة منعا لحالات التزوير التي ازدادت خلال الأزمة.

شركة البناء والتعمير تنفذ مشاريع مختلفة بقيمة ٩,٢ مليارات ليرة

مدير التخطيط لـ«الوطن»: بدأنا بإجراءات فورية للمنافسة في السوق بالتشييد السريع

صالح حميدي

مجلس الوزراء ووزارة الأشغال العامة تم تخصيص فرع الإنشاء السريع بخط إنتاج بمبلغ ٥٠٠ مليون ليرة لتأمين خطوط إنتاج ومعدات وآلات ليكون مساهماً في عملية إعادة الإعمار.

ولفت إلى أن الأعمال المخططة بلغت أكثر من ٨,٤ مليارات ليرة حيث بلغت الأعمال المنفذة أكثر من ٩,٢ مليارات ليرة بنسبة إنجاز ١٠٩ بالمئة.

وتقدمت الشركة بدراسة حول خطوط إنتاج الوحدات السكنية للإيواء ووافقت وزارة الأشغال على تخصيصها بالمبالغ اللازمة لتمتد وتطوير خطوط الإنتاج من حساب لجنة إعادة الإعمار لتأمين خط إنتاج بيتوني معدني بكلفة حوالي ٢٧٥ ألف دولار وخط إنتاج آخر بكلفة تقديرياً ١٩٨ ألف دولار وخط إنتاج القوالب المعدنية بكلفة إنشاء تقديرياً ١٢٥٠٠ دولار.

وتجهزاتها من خلال زيادة الخطة الاستثمارية وتزويدها بمعدات جديدة يتم السعي حالياً وعبر التواصل مع مواقع شركات عالمية منطوية لتأمين الآليات خاصة بمشاريع الترحيل والتحصير لإعادة البناء وتأهيل الكوادر في الشركة لتكون مواكبة لمشاكل فعال للعمل مع هذه الشركات والإشراف على عملها. وعلى صعيد مشروع البناء السريع في الشركة بين مدير التخطيط أن تطوير التقنيات المرتبطة بالإنشاء السريع أصبح مطلباً ملحاً لتلبية متطلبات المرحلة الحالية لإشادة مساكن جاهزة وإقامة وتأهيل مشاغل عامة بشكل سريع مشيراً إلى ضرورة امتلاك العدد والأدوات الخاصة لمرحلة إعادة الإعمار. وأشار إلى أن الخطة الاستثمارية للشركة بلغت ٧٨٠ مليون ليرة للعام ٢٠١٧ وبتدعم من رئاسة

بمن مدير التخطيط والتعاون الدولي في الشركة العامة للبناء والتعمير محمد خير عبد الحق لـ«الوطن» أن الشركة بدأت باتخاذ مجموعة من الإجراءات بشكل فوري كمرحلة أولى للمساهمة في إعادة الإعمار، والمنافسة في السوق، خاصة لجهة التشييد السريع، حيث يتم التواصل لتأمين معدل مسبق الصنع وفق أحدث التقنيات في صناعة البناء بطاقة إنتاجية عالية تلمى احتياجات المرحلة القادمة واستناداً إلى ذلك أحدثت الشركة فرع الإنشاء السريع بقرار من وزير الأشغال ليشكل النواة الأساسية لتولي المهام والبدء باستيعاب هذه التقنيات الحديثة. وتعمل الشركة بحسب عبد الحق على تطوير آلياتها ومعداتها

وإطفاء أكثر من ٨٠٠ مهمة وحريق داخل المدينة وخارجها منذ بداية عام ٢٠١٧ وحتى تاريخه، مبيئاً أن فوج الإطفاء يستخدم في تنفيذ مهامه مادي الفوم والبودرة، إضافة إلى المياه في إطفاء الحرائق وقد قدرت التكلفة المالية الإجمالية لها منذ بداية الأحداث في عام ٢٠١١ بأكثر من ١٠٠ مليون ليرة سورية.

وأكد ضرورة تزويد الفوج بصهاريج مياه جديدة لرفع جاهزية الفوج وتنفيذ مهامه بكفاءة عالية وخاصة مع خروج كل مراكز إطفاء الريف من الخدمة؛ مشيراً إلى ضرورة الإسراع بإصدار المرسوم الناظم لعمل الإطفاء في سورية المتضمن إحداث مديريات للإطفاء في المحافظات السورية أسوة بمديرية إطفاء فوج دمشق؛ ما يجعل جاهزية وحدات الريف على عاتق مديرية الإطفاء ما يؤثر إيجاباً في سير العمل وتخفيض التكاليف والتخفيف من الخسائر المادية والبشرية عدا تنفيذ المهام المؤكدة بالسرعة المطلوبة.



إضافة إلى وجود تخریب جزئي بغرف عناصر وأمر المركز مع سرقة جميع التجهيزات الفنية والعتدة الشخصية للعناصر؛ وبين العقيد جودا أن عدد سيارات الإطفاء في فوج إطفاء حمص هي ٧ عربات إطفاء مختلطة فقط مؤكداً أن كل صهاريج المياه خارج الخدمة.

وذكر قائد الفوج لـ«الوطن»: إن فوج إطفاء حمص قام بتنفيذ

الخدمة بشكل كامل نتيجة الأعمال الإرهابية التي شهدتها الحي سابقاً وتم تقدير أضرارها بمبلغ إجمالي ١٦ مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٥ وحتى اللحظة لم يتم العمل على إعادة تأهيلها؛ على حين مركز الغوطة لم تتعرض البنية التحتية للتخریب من عناصر الفوج واقتصرت الأضرار على خروج عربتي إطفاء من الخدمة بشكل كامل نتيجة لحرقهما من المسلحين

والهندسية والفنية بنحو ٤٠ مليون ليرة سورية؛ منها مبلغ ٢٥ مليون ليرة سورية لتجهيز البناء وإعادة تأهيل البنى التحتية وصيانة قسم الصيانة والتجهيزات الفنية بالمركز ومبلغ ١٥ مليوناً لتجهيز المركز المستخدم من عناصر الفوج للتدريب وتأهيل الدورات. وأشار جودا إلى أن مركز إطفاء القامحة في حي البياضة خارج عن

حمص - نبال إبراهيم

كشف قائد فوج إطفاء حمص العقيد عثمان جودا لـ«الوطن» عن إعادة تفعيل مركز إطفاء حي الوعر مع خروج آخر دفعة من مشيرياً إلى وضع عربة إطفاء مع طاقمها متأوبة من الساعة السادسة والنصف صباحاً وحتى الساعة السابعة والنصف مساءً رفعا تتم إعادة تأهيل المركز بشكل كامل. وأوضح جودا أنه تم تشكيل لجنة من قيادة الفوج لكشف على مركز إطفاء الوعر فور إعادة الأمن والاستقرار للحي وتم تحديد احتياجاته وتقييم الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للمركز والآليات والمسبح والتجهيزات الفنية ثم تمت مراسلة مجلس مدينة حمص ووزارة الإدارة المحلية بكتاب رسمي عن الكشف العمول أصولاً؛ وعلى أثر هذا الكشف تم تشكيل لجنة أضرار من مجلس المدينة لتقييم الأضرار بالمركز وقدّرت التكلفة المالية لأعمال إعادة التأهيل الإنشائية

السدات المائية بديلة من إنشاء السدود في طرطوس!

طرطوس - الوطن

رغم توجهات الحكومة سابقاً وحالياً باستثمار كل قطرة ماء تهلل إلا أن محافظة طرطوس ما زالت تبدو استثناء من ذلك ولم تنشأ الحكومة على مدى العقود الماضية سوى سد الباسل الذي يتسع لنحو مئة مليون متر مكعب وسد الصوراني لنحو خمسة ملايين وسد الدريكيش خمسة ملايين وسد خليفة ثلاثة ملايين، وقد يوشح بسد صغير هو سد البلوعة في الشيخ بدر.. أما سد مرقية الذي أنجزت دراسته بشكل كامل منذ نحو خمسة عشر عاماً فلم يباشر منه لتاريخه رغم أنه يتسع لنحو ثمانين مليون متر مكعب، وهكذا سد الحصن الذي أنجزت دراسته أيضاً منذ أكثر من عشر سنوات ويتسع لنحو سبعين مليون متر مكعب فهو الآخر لم يباشر به حتى الآن لأسباب غير مقنعة بنظر الكثير من المهتمين والمتابعين والمتخصصين وخاصة أن الحوض الصباب محافظة طرطوس يهطل فوقه سنوياً بحدود ١٠٠٠/ملم، وكميات المياه التي تنهبط هدرًا إلى البحر بسبب ذلك تزيد على ملياري متر مكعب كما تؤكد الجهات المعنية.

أمام هذا الواقع وأمام الحاجة الماسة للمياه في مناطق عديدة بريف المحافظة، اتجهت وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة لإقامة سدات مائية في عدة أماكن وتضمنت الخطة هذا العام إقامة ٦ سدات. مدير الموارد المائية بطرطوس عيسى حمدان أوضح أنه تم إبرام عقد مع الشركة العامة للدراسات المائية لدراسة أربع سدات مائية في مناطق متفرقة من المحافظة هي «بمته - عين دليمه - جبينة - رسالن - الحاطرية» وتقوم الشركة المذكورة بتقديم الأضابير تبعاً بحيث تقوم المديرية لاحقاً بوضع ما يصلح من عمودها.

التحصيلات تجاوزت ٢,٤ مليار ليرة و٢٢٨ مقترضاً دفعوا ٥١٤ مليوناً دفعات حسن نية

٧٧٠ مقترضاً سددوا كامل دينهم

لدى فرع العقاري في اللاذقية خلال ٢٠١٧

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير فرع المصرف العقاري في اللاذقية أكرم درويش أن الفرع حقق نتائج إيجابية فيما يخص تسديرات وتحصيلات القروض المتعثرة والكبيرة منها بالتدريج، ولاسيما خلال عام ٢٠١٧ بعد صدور القانون /٢٦/ لعام ٢٠١٦.

وبين درويش في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن الديون المغلقة بشكل كلي بلغت نحو ٤٧٣ مليون ليرة سورية لـ٧٧٠ مقترضاً خلال العام الحالي، كما بلغت الدفعات المسددة بحساب الديون بشكل جزئي ملياري ليرة سورية لـ١١٥٠ مقترض، على حين بلغت الأقساط المسددة بشكل نظامي نحو مليار ٨٠٠ مليون ليرة سورية.

ولفت درويش إلى أن المقترضين المتعثرين الذين تمت جدولة قروضهم بموجب القانون /٢٦/ لعام ٢٠١٦ بلغ ٢٢٨ مقترضاً متعثرًا، سددوا خلال العام الحالي ما قيمته ٥١٤ مليون ليرة سورية دفعات حسن نية، مشيراً إلى أن القانون المذكور نتاج إيجابية على مستوى المصرف والمقترضين. وحول القروض التي يمنحها المصرف حالياً، ذكر درويش أن المصرف يسبب الظروف توقف عن منح القروض منذ عام ٢٠١٢، مستثنياً القروض التي تمنح للمستفيدين من مساكن الأديار عن طريق المؤسسة

شركة بورسلان تنتج

١٥٤ قطعة في ٨ أشهر

حماة - محمد أحمد خبازي

أقبع معمل الأدوات الصحية في شركة بورسلان حماة منذ منتصف شباط الماضي، بعد تعثر دام سنوات طويلة، وقد بلغت الكميات المنتجة من أطقم الحمامات وقطع الأدوات الصحية منذ بداية إقلاعه ولغاية شهر آب الماضي ١١١٤ طناً ونسبته تنفيذ ٧٠ بالمئة و١٥٤ ألف قطعة بنسبة تنفيذ ٨٥ بالمئة.

ويقول مدير عام الشركة حمزة المحمد: في منتصف شهر شباط تقريباً، تم البدء بإعادة تأهيل المعمل، وبالتوازي أجرت الشركة مناقصات، لتأمين المواد، وإجراء تجارب الإنتاج، بما هو متوافق من مواد مستودعية ومرتبعة على أرض الشركة، وحسبنا الكميات المتوفرة، لإعادة الإقلاع بحيث تكون كافية لحين توريد المواد الأولية، وبالفعل تم ذلك، وكانت المؤشرات جيدة، ومن ثم الانطلاق نحو الإنتاج «صب قطع» وبكميات تكفي ميدانياً لتشغيل الفرن، وبعد نجاح التجربة، وصب كميات جيدة، تم تشغيله، والذي يحتاج في الحد الأدنى إلى /١٧/ يوماً للتسخين. وأكد المهندس المحمد أن الشركة أنتجت جميع الأنواع من أطقم الحمامات المتوفرة قوالبها فيها، والتي لها اسم حقيقي في السوق وتم أيضاً إنتاج أنواع أخرى، وتوجد لديها قوالب لتكون رافداً ومطوراً لهذه الأنواع، مضيفاً: وبعد استقرار العمل أعلننا مزايده لبيع المنتج لمعتددين، وتقدم عارضون كثر لاعتمادهم من أجل شراء المنتج ورست المزايده على أحدهم، وقام بجميع الإجراءات للتعريف به وبجودته على مستوى القطر.

وتم إنتاج أنواع جديدة من أطقم الحمامات عموماً وبأشكال وقياسات وأبعاد تلبى ذوق المواطنين، وتقوم اللجان حالياً بوضع التسعيرة لهذه المنتجات في تسوق، ونعمل حالياً على المنافسة الشريفة والتحقيقية في السوق من خلال تقليل التكلفة «تقليل الهدر ما أمكن» ورفع الطاقة الإنتاجية، ويتم يومياً إنتاج ٧٥٠ - ٨٠٠ قطعة، ونبحث عن مصادر محلية لبعض المواد الأولية كبديل عن المستوردة، وعلى هذا الأساس سندخل في منافسة وبأقل تكلفة وبأعلى جودة.



بالتعاون مع محافظة اللاذقية لتعمل على مدار ٢٤ ساعة، وجميعها تعمل في هذه الفترة بتحسين ملحوظ وعن مشاكل الصرافات في محافظة اللاذقية التي بين درويش أن العديد منها لا يعمل لأسباب كثيرة منها الكهرباء وأخرى بسبب أعطال وعدم وجود مبالغ مالية فيها، أكد درويش أنه مع تحسن الواقع الكهربائي على مستوى المحافظة فإن جميع الصرافات تعمل حالياً ولا يوجد أي منها خارج الخدمة، موضحاً: لدى المصرف حالياً ١٩ صرافاً تابعة لجال عمل الفرع وموزعة ضمن مدينة اللاذقية، وتم وصل معظمها بمولدات قريبة

العامة للإسكان إضافة لقروض السلع المعمرة بما لا يتجاوز ٣٠٠ ألف ليرة سورية.

كلام رسمي جداً

دورة المياه لم تستخدم منذ أكثر من عشر سنوات

للقصف يستخدم مستودعاً للمدرسة لعدم وجود مكان يتسع لبعض موجودات المدرسة من الأثاث الثابت.

شاكرين حسن تعاونكم رئيس المكتب الصحي

إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم بالعدد ٢٧٢٥ تاريخ ٢٤ /٩/ ٢٠١٧ بعنوان: «بوفيه مدرسة في نورات المياه» نبين الآتي: بماه لم تستخدم منذ أكثر من عشر سنوات لوجود دورة مياه أخرى مستعمرة وبجيدة عن القصف، علماً أن بناء دورة المياه الحاذي